Bahrain

مملكـــــة البحريـــــن

الهيئـــة العامـــة لحمايـــة الثـــروة البحريـــة والبيئـــة والحيـــاة الفطريـــة

كلمة مملكة البحرين

في الاجتماع 16 للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ

كانكون – المكسيك: 28 نوفمبر– 10 ديسمبر 2010

السيدة الرئيس،

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ينتهز وفد مملكة البحرين هذه الفرصة ليتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى رئيس وحكومة وشعب الولايات المتحدة المكسيكية لاستضافة الاجتماع هذا في مدينة كنكون الجميلة ، كما نتقدم إلى سكرتارية الاتفاقية والفرق العاملة تحت مظلتها بخالص الشكر والتقدير على الترتيب المتميز الساعي لإنجاح الاجتماع، والشكر موصول لك يا سيادة الرئيس على حسن إدارتكم وقيادتكم لأعمال هذا الاجتماع.

تعد مملكة البحرين أحدى الدول الجزرية الصغيرة حيث تتكون من أرخبيل من 38 جزيرة صغيرة منخفضة في ارتفاعها عن مستوى سطح البحر، وتبلغ مساحتها الإجمالية 760 كيلومترا مربعا فقط ، ويقطن أكثر من مليون ومائتان ألف نسمة في هذه المساحة، ليبلغ حجم الكثافة السكانية ما يقرب عن ألف وستمائة فرد في الكيلومتر المربع الواحد لتصبح من أكثر دول العالم كثافة سكانية.

لقد سعت مملكة البحرين خلال العقود الماضية إلى النمو والتنمية بالاعتماد على تنويع مصادر الدخل من أجل تحقيق مطالب الزيادة في عدد السكان وتوفير البيئة الصالحة للحياة بنوعية أفضل من الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة والإسكان وغيرها من متطلبات الحياة الآمنة.

كما لم تهمل السياسة العامة للمملكة الجانب البيئي في توجهاتها وخططها المستقبلية، فقد أخذت بمبدأ التنمية المستدامة عنوان للرؤية والإستراتيجية التنموية حتى العام 2030، وأصبح عمود الاستدامة متقابل مع عمودي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من جانب أخر، عمدت مملكة البحرين على تضمين الجانب البيئي وحماية الموارد الطبيعية الحية، ووضع سياسات وقوانين صارمة ومؤشرات دقيقة لغرض تقليل الانبعاثات ولتحقيق الإدارة البيئة المنشودة على نطاق المملكة، وذلك ضمن المخطط الهيكلي الاستراتيجي للبحرين 2030.

وبالطبع فإن جانب العمل تجاه المساهمة في التخفيف والتكيف مع قضية تغير المناخ على المستوى الوطني كان لها بعداً رئيساً في هذه السياسة، وهذا البعد سيواصل بالتزام ما سعت وتسعى إليه المملكة في موقفها مع كافة دول العالم تجاه هذه القضية.

السيدة الرئيس،

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة،

أثبتت الدراسات بأن الدول النامية وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة ستكون معرضة بصورة أكبر لتداعيات ظاهرة تغير المناخ وبخاصة ارتفاع مستوى سطح البحر وشح الموارد، بالمقابل فإن هذه الدول هي الأقل قدرة على التخفيف والتكيف مع هذه الظاهرة، مما يتطلب توجيه الدعم والمساندة إلى هذه الدول حسب أولويات التأثير والقدرة على التكيف.

إننا ندرك بان ليس بمقدورنا اليوم أن نحل قضية تغير المناخ بأسرها، ولكننا نؤمن بأننا وبالنوايا المخلصة والعمل الصادق بمقدورنا أن نحقق شيء ايجابي تجاه أجيال المستقبل التي تنظر لاجتماعنا هذا بكل أمل. إننا هنا مجتمعون – وهناك في كافة أرجاء العالم – يتطلع الجميع ويترقب إلى ما سينتج عنه اجتماعنا هذا من قرارات حكيمة تسهم في دفع مسيرة العمل المشترك بين الأمم تجاه الرؤية الشاملة للعالم وليس الخاصة بدولة ما أو مجموعة دول على حساب دول وشعوب العالم بأسره.

شكراً لكم على حسن استماعكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.